**النظام النقدي :-**

**تعكس طبيعة النظام النقدي السائد في دولة معينة التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة فيها في فترة زمنية معينة ويمكن التعرف على هذه الطبيعة من خلال معرفة مكونات او عناصر النظام النقدي .**

**مكونات النظام النقدي elements of monetary system**

**تتألف عناصر اي نظام نقدي مما يلي :-**

1. **النقود المتداولة في الدولة بوقت معين من حيث نوعها وشلكها .**
2. **التشريعات والقوانين المنظمة لأداء النقود لوظائفها المختلفة .**
3. **المؤسسات النقدية والمصرفية التي تقوم بعملية الاصدار النقدي وتنظيمه والتحكم فيه .**

**بالنسبة الى العنصر الاول ، يقصد به كمية المعروض النقدي ( عرض النقد ) بمختلف انواعها السائدة في التداول في دولة معينة في وقت معين , وهذه الانواع هي في الغالب نقود ورقية ومعدنية اضافة الى نقود الودائع .**

**اما العنصر الثاني ، فهو مجموعة التشريعات والقوانين الهادفة الى تحسين كفاءة ادارة النقود والائتمان داخل الدولة بما يحقق الاهداف الاقتصادية لها ، كرفع معدلات النمو في الناتج القومي , وتحقيق استقرار قيمة العملة , وغيرها من الاهداف .**

**ويتمثل العنصر الثالث في مجموعة المؤسسات النقدية والمصرفية التي تتولى اصدار العملة الوطنية وهذه المؤسسات تتمثل بالسلطة النقدية التي يتراسها المصرف المركزي والمصارف التجارية والمتخصصة والمتخصصة والشاملة .**

**القواعد النقدية or bases monetary rules**

**تمثل القاعدة النقدية الاساس الذي ترتكز عليه العملة الوطنية لدولة معينة , وهي تمثل في الوقت نفسه طبيعة النظام النقدي السائد في الدولة , بحيث ان هناك من يعتبر النظام النقدي والقاعدة النقدية وجهين لعملة واحدة ويمكن تحديد انواع القواعد من الناحية التاريخية كما يلي :-**

1. **قاعدة الفضة**
2. **قاعدة الذهب**
3. **قاعدة المعدنين**
4. **قاعدة النقود الورقية الالزامية**

**يمكن اعتبار القاعدتين الأوليتين بمثابة صورتين او شكلين لقاعدة واحدة وهي قاعدة المعدن الواحد لعدم وجود اختلاف جوهري بين اعتماد النظام النقدي على قاعدة الفضة او قاعدة الذهب , باستثناء احلال المعدن الثاني محل الاول في اواخر القرن الــ(18) مما يجعلنا نركز على قاعدة الذهب .**

**اما قاعدة المعدنين فهي تجمع معدنين (الذهب والفضة) كوحدتي نقد متداولتين جنبا الى جنب .والقاعدة الاخيرة اخذت بها الدول المعاصرة كأحد القواعد المنظمة للأوضاع النقدية ولو ان التطورات الاخيرة اظهرت اشكال اخرى للنقود وهي النقود الالكترونية وفيما يلي تحليل للقواعد السابقة :-**

**اولا :- قاعدة الذهب gold standard:-**

**تمثل هذه القاعدة العلاقة بين العملة المتداولة وكمية النقد المكونة لهذه العملة واتخذت هذه القاعدة عدة صور , اولها صورة المسكوكات الذهبية , حيث توحدت فيها قيمة الذهب المكون لهذه العملة مع قيمة العملة نفسها , اي ان قيمة العملة الوطنية تتحدد حسب سعر الذهب محليا بمعنى ان هذه القاعدة تقوم على اساس العلاقة ما بين كمية الذهب المتاحة لدى السلطات النقدية وكمية النقود المتداولة .**

**ويعطي ربط قيمة العملة بسعر الذهب المحلي للعملة المحلية قيمة خارجية ايضا باعتبار ان الذهب هو سلعة دولية يتحدد سعرها الدولي بظروف العرض والطلب الدولي , والدول التي تتبنى هذه القاعدة يجب ان تسمح بانتقال الذهب من الدولة واليها بحرية تامة ودون قيود تذكر , والمهمة الاساسية للسلطة النقدية في ظل هذه القاعدة هي ضمان بقاء العملة الوطنية قابلة للتحويل بصورة مباشرة او غير مباشرة الى ما يساويها او ما يعادلها من الذهب .**

**لقد تم الاخذ بهذه القاعدة منذ عام 1831 وحتى نشوب الازمة الاقتصادية الدولية المتمثلة الكساد العظيم للمدة 1929-1932 واتخذت هذه القاعدة عدة اشكال او صور هي :-**

1. **صورة المسكوكات الذهبية gold coins**

**تعد هذه الصورة من اول واكمل صور قاعدة الذهب , وتمثل التعامل بنوعين من النقود الاول يتمثل في النقود المعدنية الذهبية (العملة الذهبية) وتساوي قيمة هذه العملة قيمة وزن الذهب المكون لها , فلو فرضنا ان قيمة اوسعر غرام الذهب الخالص يساوي1/20 من العملة الذهبية , فهذا يعني ان قيمة العملة الذهبية تساوي 20 غرام من الذهب الخالص , لان وزن العملة الذهبية الفعلي يساوي او يعادل 20 غرام من الذهب الخالص .**

**اما النوع الثاني من النقود المتداولة في ظل هذه الصورة , فهي النقود الورقية (الكتابية) الذهبية القابلة للتحويل الى ما يساويها من ذهب , اذا ما رغب حائزي هذه النقود بتحويلها لدى المصرف المركزي الذي يتولى اصدارها .**

**ان قاعدة الذهب بصيغتها المتكاملة (المسكوكات الذهبية ، التي هي عبارة عن وحدات ذهبية صغيرة الحجم نسبيا وموحدة الوزن والعيار ) كانت محكومة بجملة من الشروط وهي:-**

**أ - تحديد وزن معين وثابت لوحدة النقد من الذهب , بحيث تكون القيمة الاسمية للعملة المتداولة مساوية لوزن معين من الذهب .**

**ب- امكانية تحويل السبائك الذهبية الى مسكوكات ذهبية , وبدون قيود وتكاليف تذكر , بالإضافة الى امكانية تحويل المسكوكات الى سبائك دون قيود او تكلفة مما يؤكد على بقاء العلاقة بين قيمة العملة ومقدار الذهب المكون لها .**

**ج- تحويل الانواع الاخرى من النقود المتداولة (النقود الورقية) الى ما يساويها من ذهب بشكل مسكوكات او سبائك ذهبية وبدون تكاليف , مما يحقق التعادل بين قيم مختلف العملات المتداولة آنذاك .**

**د- حرية استيراد وتصدير الذهب من الخارج واليه دون قيود مما يحقق تعادل قيمة الذهب محليا ودوليا , مع ثبات قيمة العملة المتداولة محليا .**

**واستمر الاخذ بهذه الصيغة حتى قيام الحرب العالمية الاولى عام 1914 حيث تم التخلي عنها لأسباب تتمثل في التوسع في حجم النشاط الاقتصادي والتبادل التجاري وتزايد حجم الانفاق الحكومي لتمويل نفقات الحرب , مقابل قصور الكميات المتاحة من الذهب لمواجهة توسع استخدامه ولذلك تخلت معظم الدول عن هذه الصيغة وتحولت الى الصيغة التالية لقاعدة الذهب وهي صورة او صيغة السبائك الذهبية .**

1. **صورة السبائك الذهبية gold bullion**

**تتسم هذه الصورة بان الاوراق النقدية المتداولة لم تعد قابلة للتحويل الى ما يعادلها او ما يساوي قيمتها من مسكوكات ذهبية وانما يقتصر تحويل هذه الاوراق الى سبائك ذهبية بشروط منها لا يقل وزن السبيكة الذهبية عن مقدار معين يحدده القانون , وغالبا ما يكون هذا الوزن كيلوغرام واحد من الذهب .**

**ومن الناحية العملية يعني هذا توقف سك العملات الذهبية وانتفاء حق الافراد الحائزين لهذه المسكوكات الصغيرة القيمة في تحويلها الى ذهب , واقتصار ذلك الحق على من يحوز اوراق نقدية كبيرة ذات قيمة مساوية لقيمة السبيكة الذهبية 1) كيلو غرام) . وهكذا ، تقل قابلية النقود الورقية في ظل هذه الصيغة للتحويل الى ذهب عن قابليتها في التحويل في ظل صيغة المسكوكات الذهبية .**

**وتعود الاسباب الحقيقية لتحول الدول من صيغة المسكوكات الذهبية الى صيغة السبائك الذهبية للظروف التي املتها الحرب العالمية الاولى من حيث تزايد نفقات تمويل الحرب , حيث ان الحكومات في ظل صورة السبائك الذهبية تكتفي بالزام المصارف المركزية بالاحتفاظ بكمية معينة من السبائك الذهبية تعادل قيمتها كمية النقود المتداولة , مما يوفر للسلطات النقدية تركزا نسبيا في الاحتياطات الذهبية يمسح لها بإدارة نقدية افضل من السابق .**

**ان طلب الافراد بتحويل ما بحوزتهم من اوراق نقدية الى ذهب يؤدي الى اكتناز الذهب والمضاربة عليه , خاصة في اوقات الازمات والحروب , كما ان ذلك قد يستنزف احتياطي الذهب المتاح للدولة .**

**وهذه الاسباب جعلت من المعتذر العودة الى صورة المسكوكات الذهبية , والتحول الى السبائك لما توفره من مزايا نسبية خاصة في اوقات الحروب الا ان الحال لم يستمر بل تم التحول الى صورة الصرف بالذهب .**

1. **صورة الصرف بالذهب**

**تتمثل هذه الصورة الاخيرة لقاعدة الذهب في التزام الحكومات ممثلة بسلطتها النقدية بتحديد وزن معين من الذهب يمثل محتوى عملتها الوطنية , على ان يتم ربط العملة الوطنية بعملة اخرى قابلة للتحويل الى ذهب , بمعنى ان الدولة تتبع قاعدة الذهب بصورةغير مباشرة , من خلال تحديد سعر صرف عملتها الوطنية تجاه العملات الاخرى القابلة للتحويل الى ذهب بصورة مباشرة آنذاك ( كالدولار الامريكي والجنية الاسترليني) .**

**ان ارتباط العملة الوطنية غير القابلة للتحويل الى ذهب بعملة اجنبية قابلة للتحويل الى ذهب يمثل جوهر صيغة الصرف بالذهب , ويوفر ذلك على السلطات النقدية صاحبة العملة الاولى تكوين الاحتياطات الذهبية كغطاء لعملتها اذ يمكنها ان تحتفظ بعملات اجنبية دولية قابلة للتحويل الى ذهب وسندات واصول اخرى قصيرة الاجل صادرة عن الدول صاحبة العملة الاجنبية كغطاء لعملتها الوطنية .**

**وتوفر هذه الصيغة التي تم التوصية بتبنيها رسميا في مؤتمر جنوة في عام 1922 مزايا عديدة تتمثل في احتفاظ الدول التي تعاني من ضعف احتياطاتها الذهبية بغطاء لعملتها الوطنية بشكل ارصدة وسندات لدى مصرفها المركزي بدلا من تكوين غطاء للعملة من السبائك الذهبية فقط , كما في السابق .**

**ومن هنا يلاحظ المرونة الكبيرة لصيغة الصرف بالذهب التي توفرها للسلطات النقدية حيث تستطيع الدولة المتبعة لهذه الصيغة ان تسحب على خزانتها سندات لصالح الدول الاخرى , دون ان يكبدها ذلك خسارة جزء من مواردها الذهبية , كما ان هناك ميزة اخرى تتمثل في عوائد الفائدة التي تحصل عليها الدول من السندات المسحوبة على دول اخرى .**

**وادت ظروف الحرب ومقتضيات الانفاق العسكري وزيادة النقد المصدّر ومن ثم ظهور موجات تضخمية تمثلت في الارتفاعات المستمرة بالأسعار والاجور الى انهيار قاعدة الذهب نهائيا في عام 1931 .**

**انهيار قاعدة الذهب**

**منذ اندلاع الحرب العالمية الاولى عام 1914 واجهت قاعدة الذهب صعوبات بدأت بتصديع اركانها الى ان انهارت تماما في عام 1931 مع اندلاع ازمة الكساد العظيم , ويمكن تلخيص اهم اسباب انهيارها كما يلي :-**

1. **عدم كفاية الانتاج العالمي من الذهب , وقصور كميته عن مواكبة الطلب عليه للأغراض النقدية (اصدار العملة), فضلا عن الاغراض غير النقدية والاكتناز , وبرز قصور عرض الذهب واضحا بعد تنامي حجم المبادلات الدولية وتوسع حجم الانفاق على الاصلاحات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الاولى .**
2. **توجه معظم الدول بعد ازمة الكساد العظيم الى التوسع في الاستثمارات وتنشيط الاقتصاد , لملافاة اثار الكساد العظيم عن طريق اتباع اساليب جديدة تتعارض مع شروط واحكام قاعدة الذهب ومن هذه الاساليب التوسع في الاصدار النقدي دون ان يقابل ذلك قدر كافي ومناسب من الاحتياطات الذهبية كغطاء للعملة الوطنية المصدرة.**
3. **سوء توزيع الاحتياطات الذهبية ما بين الدول المختلفة خاصة بعد الحرب العالمية الاولى اذ تركزت معظم الاحتياطات الذهبية لدى الولايات المتحدة وفرنسا , بينما كانت تلك الاحتياطات ضعيفة لدى الدول الاخرى , حيث تشير الاحصائيات في عام 1931 الى ان الدولتين استحوذت على ثلاثة اخماس الذهب الذي كان متاحا في العالم آنذاك .وهذا الوضع ادى الى فرض الدول اجراءات تقييدية على حركة دخول وخروج الذهب منها واليها للمحافظة على الاحتياطات الذهبية , مما ادى الى انهيار احد اركان قاعدة الذهب المتمثل بحرية تصدير واستيراد الذهب دون قيود .**
4. **توجه الدول الصناعية كالولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا , الى وضع قيود على حركة التجارة الدولية , لتحسين وتعزيز مراكزها الاقتصادية التي تعرضت لصعوبات من جراء الحرب .**

**وهذه القيود ولدت اختلافات واضحة في مستويات الاسعار ما بين الدول المختلفة وبذلك انهار ركن اخر من اركان قاعدة الذهب والمتمثل في العلاقة الثابتة بين العملة المتداولة وكمية الذهب المكون لها , اي العلاقة بين قيمة العملة الوطنية وسعر الذهب الموحد محليا ودوليا .**

1. **ظهور القوى الاحتكارية للشركات الكبرى وزيادة القوة التساومية لنقابات العمال , مما ادى الى زيادة الاسعار والاجور وانفصالها عن زيادة الاحتياطات الذهبية التي قصرت عن مواكبة زيادة الاسعار .**

**وبرغم هذه العوامل التي تظافرت للتخلي عن قاعدة الذهب , فهي تمتعت بمزايا لم تتوفر في غيرها من القواعد , ومنها الثبات النسبي في قيمة العملة المرتبطة بها , وتجنب الاثار الناشئة عن الارتفاعات المستمرة في الاسعار .**

**ويعود ذلك الى الارتباط الوثيق بين قيمة العملة وقيمة الذهب , اي ارتباط القوة الشرائية للعملة المتداولة مع القيمة السوقية للذهب , وهذا الاستقرار النسبي في قيمة العملة او قوتها الشرائية يساعد النقود على اداء وظائفها الاساسية والمشتقة وبفاعلية اكبر وخاصة وظيفة قياس القيم .**

**كما ان هذا الارتباط المباشر والثابت نسبيا بين قيمة العملة وقيمة الذهب يساعد السلطات النقدية على اداء وظائفها بسهولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي .ومن المزايا الاخرى لقاعدة الذهب انها تقوم بتثبيت نسب مبادلة عملات الدول المختلفة , اي تحقيق استقرار نسبي في اسعار صرف مختلف العملات , بفعل ارتباط عملة كل دولة على حدة بالذهب .**

**وتنحصر حدود تقلب او تذبذب اسعار صرف العملات بما يعرف بحدي دخول وخروج الذهب من والى الدولة , وهذا التذبذب هو بحدود1% -/+ وهذا الثبات النسبي في اسعار صرف العملات يساعد على انسيابية التبادل الدولي والاستثمارات الخارجية , كما توفر قاعدة الذهب وسيلة للمدفوعات الدولية , وهذه الوسيلة هي الذهب نفسه , الذي يلاقي قبولا دوليا كأداة لأداء الالتزامات والوفاء بالديون .**

**ثانيا :- قاعدة المعدنين**

**تعتمد هذه القاعدة على اساس الترابط بين قيمة العملة الوطنية من جهة وقيمة كل من معدني الذهب والفضة في آن واحد من جهة اخرى , ولهذا سميت بقاعدة المعدنين , وتوجد جملة من الاحكام والشروط المتعلقة بهذه القاعدة وهي :-**

1. **تحديد محتوى العملة الوطنية من الذهب والفضة , على نحو ثابت , وفقا لتشريعات السلطة النقدية في الدولة , بحيث تتمتع المسكوكات الذهبية بقوة ابراء قانونية تامة وغير محدودة في الوفاء بالالتزامات وتسوية المدفوعات .**
2. **تعهد والتزام السلطات النقدية بضمان صهر وسك كل من معدني الذهب والفضة وفقا للنسب المقررة في القوانين وبكلف ضئيلة .**
3. **ضمان حرية تصدير واستيراد المعدنين ) الذهب والفضة( من الدولة واليها ودون قيود تذكر .**

**الا ان هذه القاعدة واجهت صعوبات عملية ادت في نهاية المطاف الى التخلي عنها , من هذه الصعوبات عدم التطابق او التوافق بين القيمة القانونية للعملة مع القيمة الفعلية او السوقية لمعدني الذهب والفضة , مما افضى الى اختفاء احد المعدنين او كليهما , لانخفاض قيمته القانونية او الاسمية عن قيمته الفعلية او السوقية , ومن ثم بدء اللجوء الى المعدن الثاني وهو جوهر قانون جريشام .**

**يؤكد هذا القانون على ان (( العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول(( بمعنى ان العملة الرخيصة تطرد العملة النفيسة وتحل محلها فاذا كانت النسبة القانونية المحددة لقيمتي الذهب والفضة بمقدار (12) وحدة من الفضة ولو فرضنا ان قيمة الفضة انخفضت في السوق بحيث اضحت نسبة المبادلة وحدة واحدة من الذهب في السوق تساوي (15) وحدة من الفضة , فعندئذ سيبادر الافراد الى صهر ما لديهم من نقود ذهبية ، وبيعها بصورة سبائك ، ثم استبدالها بما يساوي قيمتها من فضة (1:15) للحصول على ربح قدرة ثلاثة وحدات من الفضة لكل وحدة واحدة من الذهب , وهذا الوضع سينتهي الى اختفاء العملة الجيدة او الثمينة (الذهب) والابقاء على العملة الرخيصة (الفضة) في التداول .**

**ثالثا :- قاعدة النقود الورقية الالزامية**

**يجري اتباع هذه القاعدة حاليا في جميع النظم النقدية في العالم , وذلك لنشوب الازمات الاقتصادية والنقدية التي رافقت وتلت الحرب العالمية الثانية(1939- 1945) وهي تقريبا ذات الاسباب التي ادت بدول العالم الى التخلي عن قاعدة الذهب .**

**ويتمثل الاساس الذي تستند اليه قاعدة النقود الورقية الالزامية , في ان النقود الورقية المتداولة في الدولة تتمتع بقوة ابراء قانونية مطلقة. وهذه القوة نابعة من القانون الصادر عن السلطة النقدية , ولذلك فهي تدعى بالنقود القانونية او الالزامية لان صفة الالزام بالتعامل بها ناجمة من القانون الذي ينظم اصدارها , ولا يحق لحاملها او حائزها المطالبة بتحويلها الى ما يعادلها من ذهب او اي معدن اخر .**

**وتكون السلطة النقدية ممثلة بالمصرف المركزي او وزارة المالية او الخزانة وحدها مسؤولة عن كمية اصدار النقود , وفقا لمعايير تضعها تلك السلطة , بما يتناغم مع الاهداف الاقتصادية وفي مقدمة هذه الاهداف تحقيق قدر مقبول ومناسب من الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي.**

**ان هذا الاستقرار يرتبط بالمستوى العام للأسعار فاذا لاحظت السلطة النقدية تزايد الاسعار , تلجأ الى تقليص كمية النقود المصدرة , وتخفيض كمية وسائل الدفع المتاحة , لتجنب حصول التضخم , وبالعكس في حالة انخفاض الاسعار .**

**ويلاحظ ان قاعدة النقود الورقية الالزامية تتسم بالمرونة الكبيرة التي تمكن السلطات النقدية من اصدار كميات مناسبة من النقود الورقية , الا ان هذه المرونة في مجال الاصدار النقدي ليست مرونة مطلقة او غير محدودة لان التمادي في الاصدار يفضي الى تخفيض قيمة العملة الوطنية وتدهور قوتها الشرائية والتعرض لمشاكل اقتصادية ونقدية خطيرة .**

**لذا على السلطات النقدية ان تحقق التوازن بين التدفقات النقدية والسلعية وفي حالة تفوق احدى التدفقات على الاخرى يتوجب على السلطات التدخل لتلافي الاختلالات في الاقتصاد . وبذلك تدرك السلطات النقدية اهمية الترابط القائم ما بين كمية النقود المتداولة وكمية الانتاج من السلع والخدمات , لان الوحدة النقدية من العملة المحلية تمنح حاملها حقا قانونيا في الحصول على ما يعادلها من السلع والخدمات , وبذلك يكون غطاء العملة الفعلي او الحقيقي , في ظل النقود الورقية الالزامية , حجم الانتاج الفعلي للدولة .**